التاريخ 2020/09/29

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	بدران: علينا إعادة بناء مشروعنا السياسي وتطويره ديمقراطيًا	6	الدستور
.2	بدران: مشاكل رئيسية ستظهر بعد أزمة كورنا	3	الرأي
.3	دراسة لجامعة البترا عن المضادات الحيوية للأطفال	17	الغد
.4	بدران: فتح الاقتصاد متطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي	موقع خبرني	
.5	بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه	موقع خبرني	
.6	بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي	موقع سرايا	
.7	بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي	موقع صراحة	
.8	بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي	موقع مينا	
.9	بدران: فتح الاقتصاد متطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي	موقع العراب	
.10	بدران: فتح الاقتصاد متطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي	موقع كرم	
.11	بدران: فتح الاقتصاد متطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي	موقع هرمنا	
.12	بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه	وكالة الأنباء الأردنية	
.13	بدران :مشروع الوطن .. سياسي واقتصادي واجتماعي	موقع الشاهد	
.14	بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه	موقع جهينة	
.15	بدران يتحدث عن نجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي	موقع أحداث اليوم	
.16	بدران :مشروع الوطن .. سياسي واقتصادي واجتماعي	موقع رم	
.17	بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي	موقع رؤيا	
.18	بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه	موقع صحيفة الأنباط	
.19	بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه	موقع السبيل	
.20	بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه	موقع المدينة	
.21	د. عدنان بدران : الأردن يعيش بمنطقة ملتهبة	موقع الحياة	

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.22	بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه	موقع زاد الأردن	
.23	بدران: الأردن يعيش في منطقة ملتهبة	موقع مدار الساعة	
.24	بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه	موقع هلا	
.25	بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه	موقع صحيفة الدستور	
.26	القبول الموحد اليوم ولا مراجعين قبل الأحد	5	الدستور
.27	جابر 6 وفيات و721 إصابة محلية بكورونا و13 خارجية	6	الدستور
.28	تقسيط رسوم طلبة في الأردنية وإعفاؤهم من غرامات التأخير	6	الدستور
.29	حريق في ساحة خردة العلوم والتكنولوجيا	8	الدستور
.30	مصادر رسمية ترجح زيادة صفوف التعليم الوجاهي	3	الغد
.31	قرارات تتعلق بدوام طلبة الأردنية في الفصل الأول	4	الدستور
.32	إعادة فتح قطاعات مغلقة خلال أيام وترقب قرار بشأن دوام المدارس	5	الدستور
.33	الحق في التعليم عن بعد *موفق ملكاوي	8	الدستور

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران: علينا إعادة بناء مشروعنا السياسي وتطويره ديمقراطيا

خلال حلقة نقاشية نظمتها جماعة عمان لحوارات المستقبل

عمان

AddustourNewspaper

أشار رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، بدعوة جماعة عمان لحوارات المستقبل لبناء مشروع وطني أردني شامل، وبالمرتكزات التي وضعتها الجماعة لهذا المشروع وخطط وبرامج العمل التي انجزتها للمساهمة في تحقيق المشروع على أرض الواقع

وقال بدران الذي كان يتحدث في حلقة نقاشية نظمتها جماعة عمان لحورات المستقبل في إطار المشاورات والحوارات التي تجريها حول سبل بناء المشروع الوطني، ان أي مشروع وطني لابد إن يتكون من ثلاثة أجزاء سياسي واقتصادي واجتماعي.

وحول الجزء السياسي قال بدران ان الأردن يعيش في منطقة ملتهبة من التوترات السياسية والحروب والفتن المذهبية والدينية والقومية والأثنية، ومنذ تأسيس كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني صارع الأردن التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية، والحروب من حوله، إلا أنه استطاع أن يحمي ذاته بتماسك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية التي صمدت كقلعة حصينة ضد الطامعين والحاقدين.

وقال ان المطلوب من الأردن، العودة لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات، إذ لا استقلال وطني حقيقي بالاعتماد على الآخرين. وبذلك يعاد بناء الأحزاب، بما في ذلك «المعارضة» التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا أولا ونهاية.

وفي الجز الاقتصادي قال: إن ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخاصة سعر الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع المنتج الأجنبي، ويواجه الاقتصاد الأردني خمسة معوقات رئيسة لتقدمه هي الطاقة المياه، المساحة الزراعية، الهجرة أو اللجوء، عدم ثبات التشريعات والأسواق.

واوضح ان الأردن اتبع سياسة نقدية ثابته حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار باللجوء إلى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي، يجرى متابعته في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني. وعلى الأردن الاستمرار في سياسته النقدية، لما توفره من بيئة نقدية ثابتة وجاذبة.

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي ستزيد حدتها مع أزمة الكورونا وما بعدها هي مشكلة الفقر والبطالة، فقد ازدادت نسبة البطالة إلى 20% حاليا ونسبة الفقر لا تقل عن 20% أيضا، كما انخفضت تحويلات المغتربين من الأردنيين العاملين في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، وانخفض الدخل السياحي الأجنبي الذي شكل سابقا قبل الجائحة 10% من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الصعبة، لذا، على الأردن أن يعيد حساباته في الاستثمار والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعود قريبا من العمل في الخليج، وفتح أسواق جديدة لهم، كما ان على الأردن الاستثمار مجددا في موارده البشرية لتحويلها إلى موارد ثرية، ونشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

.1

بدران: مشاكل رئيسية ستظهر بعد أزمة كورونا

عمان - الرأي

قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إن أي مشروع وطني لأبد إن يتكون من ثلاثة أجزاء
سياسي واقتصادي واجتماعي.
وحول الجزء السياسي قال بدران في حلقة نقاشية نظمتها جماعة عمان لحورات المستقبل ان الأردن يعيش في منطقة ملتهبة من التوترات السياسية والحروب والفتن المذهبية والدينية والقومية والأثنية، ومنذ تأسيس كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني صارع الأردن التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية، والحروب من حوله، إلا أنه استطاع أن يحمي ذاته بتماسك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية التي صمدت كقلعة حصينة ضد الطامعين والحاقدين.
وفي الجزء الاقتصادي قال ان ارتفاعُ تكاليف الإنتاجية وخاصة سعرُ الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردنيَ مقارنة مع المنتج الأجنبي. ويواجه الاقتصادُ الأردني خمسَ معوقات رئيسة لتقدمه: الطاقة المياه، المساحة الزراعية، الهجرةُ أو اللجوء، عدمُ ثباتِ التشريعات والأسواق.

واضاف الاقتصاد المعرفي يشكل المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردنـي، إذ أنه يقوم على التعليم بجميع مراحله وتخصصاته لتنمية موارده البشرية التي تشكل الرأسمال البشري الحقيقي نظراً لاكتمال بنيته التحتية من مدارس ومعاهد وجامعات.
وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكلِ الرئيسةِ التي ستزيدُ

.2

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي ستزيدُ حدتَها مع أزمة كورونا وما بعدها هي مشكلةُ الفقر والبَطالة. فلقد ازدادت نسبةُ البَطالة إلى ٢٠٪ حالياً ونسبةُ الفقر لا تقلُّ عن ٢٠٪ أيضاً، كما انخفضَتْ تحويلات المغتربين من الأردنيين العاملينَ في الخارج التي بلغت عام ٢٠١٨ مبلغ ٤,٦ مليار دولار، وانخفض الدخلُ السياحي الأجنبي الذي شكل سابقاً قبل الجائحة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الصعبة. لذا، على الأردن أن يعيد حساباته في الاستثمار والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعودُ قريباً من العمل في الخليج، وفتح أسواق جديدة لهم. لذا، على الأردن الاستثمارُ مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى مواردَ ثرية، نشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

واكد ان التعليمُ يُعتبرُ البوابةُ الرئيسة للاعتماد على الذات وذلك من خلال تحسين نوعيته ومواءمته مع متطلبات العصر. فمن مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاته البحثية سينطلق الابداع في التكنولوجيا لتصنيع الابتكارات، بما يوفر فرصاً جديدة للاستثمار لتشغيل الأيدي العاملة المحلية المؤهلة. وهذا سيفتح مجالات واسعة في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومجالاتها المختلفة، ويحفز التنافسية في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل نماذج الاختراعات إلى شركات ناشئة تكبر تدريجياً لتصبح مشروعات تجارية ضخمة.

وطالب بفتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، وعلينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من ٤ مليارات دينار سنوياً.

دراسة لجامعة البترا عن المضادات الحيوية للأطفال

عمان - نشرت مجلة "Journal of Pharmaceutical Health Services Research (SCOPUS Q2)" العلمية نتائج بحث علمي لفريق مشترك من جامعة البترا الأردنية وجامعة الكويت ومستشفيي البشير وكليفلاند كلينيك أبو ظبي بعمل بحثٍ دراسي تقييم وصف المضادات الحيوية للأطفال في الأردن.

وشملت الدراسة 663 طفلا، تم صرف مضاد حيوي على الأقل لـ 75.6 ٪ منهم.

وصرح قائد الفريق العلمي الدكتور ضرار بلعاوي أن حوالي نصف الأطفال الذين تم وصف مضاد حيوي لهم كانت أعمارهم أقل من شهر. مضيفا أن معظم المضادات التي تم وصفها هي مضادات بيتا-لاكتام ومضادات أمينوجلايكوسايد حيث تم وصف معظمها كحقن وريدية ولمدة تزيد عن ثلاثة أيـام. أضاف بلعاوي أن 13 ٪ فقط من المضادات الحيوية الموصوفة تم كتابتها للمرضى بعد تأكيد مخبري للإنتان. أما عن متنبئات وصف المضادات الحيوية بطريقة خاطئة فقد قال الدكتور بلعاوي أن المرضى الذين يتناولون أكثر من ثلاثة أدوية في وقت واحد والمرضى الذين يتناولون المضاد الحيوي "سيفترايكسون" كانوا أكثر احتمالية أن يتم وصف مضادات حيوية لهم بشكل خاطئ.

وقد أضاف عضو الفريق البحثي من جامعة الكويت الدكتور عبد اللّه البسام أن المضادات الحيوية التي تم وصفها تم تصنيفها بشكل عام بناء على صحتها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول هو وصف المضاد بقرار صحيح وشكل هذا القسم حوالي 82 ٪ من الحالات ويتفرع هذا القسم إلى مضادات تم وصفها بناء على قرار صحيح واختيار للمضاد بشكل صحيح وإعطاء صحيح للمرضى وشكل هذا الفرع حوالي خمسين بالمائة. كما تضمنت 22 ٪ من مجمل الحالات وصف المضاد بقرار صحيح ولكن باختيار خاطئ للمضادات أو إعطاء خاطئ وشكل هذا الفرع حوالي. في حين جاءت 9.5 ٪ من وصف المضادات بقرار صحيح واختيار صحيح ولكن إعطاء خاطئ.

ورصدت الدراسة في القسم الثاني إعطاء المضاد الحيوي بناء على قرار خاطئ من البداية وشكل هذا القسم 15.3 ٪ من المضادات الموصوفة بينما لم تتوافر المعلومات الكافية للتقييم في 3.7 ٪ من المضادات.

.3

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران: فتح الاقتصاد متطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي

خبرني - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوانين النسبية لاستكمال مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومةُ دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبةَ لا تزالُ للقرارِ الصحي. فلقد أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيدُ من حدةِ الانكماش الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاقِ نتيجةً جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان منتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق لوباءِ الكورونا. وهناك ضرورةٌ لوضع موازنةِ عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحًا أن الأردنَ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثلُ الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضتْ مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والمونل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

Share
أعجبني ١٠٢

التاريخ: 28-09-2020 الوقت: 05:24 PM

بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه

خبرني - دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحةُ كورونا أدت إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادةُ المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبُ الإغلاقِ نتيجةً جائحة كورونا بـــ"القاسية على الاقتصاد"، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةٌ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

.5

بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

PM 03:13 28-09-2020

تعديل حجم الخط: ع ع

سرايا - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدّت جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومةُ دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبةَ لا تزالُ للقرار الصحي. فلقد أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيدُ من حدةِ الانكماش الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان منتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاقِ لوباءِ الكورونا. وهناك ضرورةٌ لوضعِ موازنةِ عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحًا أن الأردنَ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثّلُ الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضتْ مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقيين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

28 سبتمبر 2020

صراحة نيوز – طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدّت جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومةُ دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبةَ لا تزالُ للقرارِ الصحي. فلقد أدّت جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيدُ من حدةِ الانكماش الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان منتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةً لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق لوباءِ الكورونا. وهناك ضرورةً لوضعِ موازنةِ عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحًا أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثلُ الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضت مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بفرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقيين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والمؤئل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

.7

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

Share on Facebook | Tweet on Twitter | G+ | in

التاريخ 9/28/2020 8:41:01 AM

(MENAFN - Saraha News)
صراحة نيوز - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومةُ دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبةَ لا تزالُ للقرارِ الصحي. فلقد أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيدُ من حدةِ الانكماشِ الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان منتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةُ لتعديل موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعيات الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورةُ لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات". موضحًا أن الأردنّ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثّلُ الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضتْ مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بفرض "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقيين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

.8

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران: فتح الاقتصاد متطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي

زيارات 477 تاريخ النشر : 2020-09-28

طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوانين النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة لا تزالُ للقرار الصحي. فلقد أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيد من حدةِ الانكماش الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاق نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان منتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق لوباءِ الكورونا. وهناك ضرورةٌ لوضع موازنةِ عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحًا أن الأردنَ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثلُ الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قوضتْ مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوانين النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين قناته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بفرض "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والمونل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

9.

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

سبتمبر 28, 2020

طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومةُ دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة لا تزالُ للقرار الصحي. فلقد أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيدُ من حدةِ الانكماش الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاق نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان منتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورةٌ لوضعِ موازنةِ عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحًا أن الأردنّ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثلُ الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضتْ مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى"

السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

هرمنا - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر. قائلا "أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي". إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989. وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومةُ دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبةَ لا تزالُ للقرارِ الصحي. فلقد أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيدُ من حدةِ الانكماشِ الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان منتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاقِ لوباءِ الكورونا. وهناك ضرورةٌ لوضعِ موازنةِ عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة. وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات". موضحًا أن الأردنَ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثّل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضتْ مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لازالت مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

مقالات مشابهة

عمان الأهلية توقع اتفاقيات تعاون لتعزيز التنمية المستدامة

وزير التربية قرار بوقف التنزيح او قطع الاجازة دون راتب وعلاوات للمعلمين والمعلمات

صدور كتاب أثر جمالية الصدمة على تصميم الفضاء الداخلي للدكتور الدباري

النشرة العامة

بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

نسخ الرابط

عمان 28 ايلول (بترا)- دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحةُ كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادةً المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبُ الإغلاقِ نتيجة جائحة كورونا بـ"القاسية على الاقتصاد"، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةٌ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

-(بترا)

.12

بدران :مشروع الوطن .. سياسي واقتصادي واجتماعي

الشاهد -

أشاد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بدعوة
جماعة عمان لحوارات المستقبل
لبناء مشروع وطني أردني شامل والمرتكزات التي وضعتها الجماعة لهذا
المشروع وخطط وبرامج العمل التي التزمتها للمساهمة في تحقيق المشروع على
أرض الواقع

وقال بدران الذي كان يتحدث في حلقة نقاشية نظمتها جماعة عمان لحوارات
المستقبل في إطار المشاورات والحوارات التي تجريها حول سبل بناء المشروع
الوطني أن أي مشروع وطني لابد إن يتكون من ثلاثة أجزاء
سياسي واقتصادي واجتماعي

وحول الجزء السياسي قال بدران ان الأردن يعيش في منطقة ملتهبة من التوترات
السياسية والحروب والفتن المذهبية والدينية والقومية والأثنية، ومنذ تأسيس
كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني وقع الأردن
اتفاقيات سياسية واتفاقيات عسكرية، والحروب من حوله إلا أنه استطاع أن
يحمي ذاته بتماسك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية التي صمدت كقلعة
حصينة ضد الطامعين والحاقدين.

واضاف ان الاردن تحدّ في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى انعتاالحكم
العرفية، وفتح الأبواب لجميع الأحزاب السياسية مهما كانت اتجاهاتها يسارياً أو
يمينياً، بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية معقودة أمام الجميع، ليشارك الجميع
في برلمان ديمقراطي دون تهميش لأحد حيث شاركت الأغلبية البرلمانية في
الحكم معاً أسهم في تثبيت قواعد النظام السياسي بقاعدة برلمانية ينتخبها
الشعب الأردني بمطلة دستورية لثبات، وفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية
والتشريعية والقضائية وفرض سيادة القانون على الجميع.

وأكد نجاح الأردن وطنياً وإقليمياً في التوصل إلى حكم ديمقراطي، يختار الملك
رئيس الوزراء الذي يشكل بدوره أعضاء حكومته، التي تخضع لموافقة البرلمان في
أخذ الثقة أو حجبها، والوزراء مسؤولون أمام البرلمان عن أدائهم، والبرلمان أن
يحجب الثقة عن بعضهم أو جميعهم، وقد تدرج الأردن في بناء دولة المؤسسات
ليرقى تطابقاً وطبيعياً تجاه أفضل نتيجة، كالمسارات المشابهة التي اتبعتها
شعوب في دول أخرى، وتوصلت من خلالها إلى نهضة اقتصادية واجتماعية،
أعقاب بعدها بلد الحروب البينية فيظا وخاصة ما حدث في أوروبا التي كانت مهداً
لحربين عالميتين، الأولى والثانية، وحروب أخرى في آسيا وقارات أخرى.

وقال ان المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية
عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم
للاقتصاد على التأثر، إذ لا استعمال وطني حقيقي بالاقتصاد، على الأخرين وبذلك
يعاد بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء أوتاد
لديمقراطية في الصدامة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا أولاً
ونهاية، هنا تبنى تشاركية حقيقية في الحكم في المحافظة على نظامنا
السياسي الديمقراطي العيني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه
بين فئاته وشرائحه، من خلال نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن
والاستقرار للانطلاق لنهضة اقتصادية واجتماعية، للحد من البطالة والفقر، بشراء
فيها الجميع دون تهميش لأحد وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة
التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم
على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة
النزيهة لأجزائه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية
الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي صمداً.

وفي الجز الاقتصادي قال إن ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخاصة سعر الطاقة يؤثر
على تنافسية المنتج الأردني مقابلة مع المنتج الأجنبي ويواجه الاقتصاد الأردني
خمس معوقات رئيسة تتقدمه الطاقة المياه، المسألة الزراعية، الهجرة أو التوجه،
عدم ثبات التشريعات والأسواق.

واضاف الاقتصاد المعرفي يشكل المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردني، إذ
أنه يقوم على التعليم بجميع مراحله والاختصاصات التعليمة مواءمة المنهية التي
تشكل الرأسمال البشري المعرفي، لهذا فالاكتمال بناء التنمية من مدارس ومعاهد
وجامعات، لذا، يجب التركيز على مجرياته من نوعية وكيه للتوافق مع متطلبات
العصر ومجرياته من نتائج البحث العلمي، لتنمية قطاعات الخدمات والصناعة
والزراعة، وتحويل مخرجات التعليم والبحث العلمي إلى إبداعيان وابتكارات
تكنولوجية تأخذ مساحاً واسعة واستشعافات في التقدم التقني الإقليمي
والعالمي لقد ظهر في الأردن بعد جائحة الكورونا، فرص للتقدم في مجال الزراعة
تأمين الأمن الغذائي، وفي مجال الصحة تأمين الأمن الصحي والطبي
ومستلزماته من دوائيان وتجهيزان طبية مساندة.

وأوضح ان الأردن اتبع سياسة نقدية ثابته حافظت على سعر صرف ثابت مقابل
الدولار بالنزوح إلى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي، يجري متابعته في كل
مرحلة حسبة يمر بها الاقتصاد الأردني، وعلى الأردن الاستمرار في سياسته
النقدية، أما نوع من بيئة نقدية ثابته وجاذبة أما تخصصه من حرية الابداع وعمل
الأموال غير بقيت معتمدة خاصة.

تعلمنا من جائحة الكورونا أن على الأردن تطوير قطاع الزراعي لتوفير الأمن
الغذائي من خلال توظيف البدوت والتقنيات في الري والزراعة المحمية، وزيادة
مساحة الزراعة الأفقية والنزوح لزراعة العمودية للتوفير في مدخلات الإنتاج
الغذائي من خلال تقنيات زراعات الهيدروبونيك والفيبونيك والأكواتونيك.
والاستثمار الزراعي الأمثل في مناطق الأغوار وجاري عربة، إذ يمكن انتاج أعلاة
محاصيل صيفية شتوية بالإضافة إلى الأشجار المثمرة دائمة الخضرة في وادي
الأردن وعربة، وهناك المناطق المرتفعة الجبلية للأشجار المثمرة وعربها، والأراضي
الداعمة (البادية) لزراعة الأعلاف والمحاصيل الطبية وتربية المواشي.

وقال ان عوائد الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 كانت قاسية على الاقتصاد
الأردني، كما أدت إلى انخفاض الموازنة العامة في نفس الإيرادات المتوقعة إذ أن
نسبة النمو لن تتعدى كما كان متوقعاً (2.5%) مما سيضطر الحكومة إلى
الاستدانة، وكان قطاع النقل الأشد تضرراً يليه قطاع السياحة، لهذا أدناك يجري
البنك المركزي مباحثان مع صندوق النقد الدولي لتغيير أهداف، برنامجه لمدة (4)
سنوات لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي لنفس
المدة، بقروض ميسرة منخفضة الفائدة.

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي ستزيد حدتها مع أزمة
الكورونا وما بعدها هي مشكلة الفقر والبطالة، فقد ازدادت نسبة البطالة إلى
20% حالياً ونسبة الفقر لا تقلّ عن 20% أيضاً، كما انخفضت تحويلات المغتربين من
الأردنيين العاملين في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، والنقص
الدخل السياحي الأجنبي الذي شكل سابقاً قبل الجائحة 10% من إجمالي الناتج
المحلي بالعملة الصعبة، لذا، على الأردن أن يعيد حساباته في الاستثمار والتوسع
في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعود
قريباً من العمل في الخليج ومنع أسواق جديدة لهم، لذا، على الأردن الاستثمار
مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى مواد ثروة، تنشر ثقافة الابتكار، وإيجاد
الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

وأكد ان التعليم يُعتبر الرافعة الرئيسة للاقتصاد على الذات وذلك من خلال تحسين
نوعيته ومواءمته مع متطلبات العصر ممن مجرياته من التحولات الرقمية الذكية
ومجرياته البحثية سيتطلق الابداع في التكنولوجيا لتصنيع الابتكارات، بما يوفر
فرصاً جديدة للاستثمار لتشغيل الأيدي العاملة المدّلية المؤهلة، وهذا سيفتح
مجالات واسعة في جعاية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومجالاتها المختلفة،
ويدعم التنافسية في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات
والصناعة والزراعة، وتحويل نماذج الاختراعات إلى شركات ناشئة تكبر تدريجياً لتصبح
مشروعات تجارية ضخمة.

وطالب بفتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، لكلّ تتقاقم البطالة
والفقر وعليها التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات السحة والسلامة العامة، وعليها
العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة
التنمية في الأردن لكلّ نفقد الموسّلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعليها
فتح أبواب السياحة بما فيها الحلّ، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات
دينار سنوياً.

وشدد على حدّث الاستثمار أصبح ضرورة لفتح مشروعات تنقذ المجتمع من الفقر
وتفتح فرص عمل للمواطنين إلا أن هناك بيروقراطية حكومية في تأخير إجراءات
الاستثمار، علينا معالجتها ومحاسبة المسؤولين عنها، على البوك تخفيض كلف
الاقتراض المرتفعة وتسهيل إجراءاتها لمشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة
للأيدي العاملة، وعلينا وضع خطة بديل رئيس للاستدلال العمالة الوافدة بالعمالة
في كل قطاع من قطاعاتنا عن طريق التدريب والتأهيل، والقضاء على ثقافة
العيب التي تجدنا بالقضاء عليها في قطاع السياحة، وخاصة المتدني والمطاعم
والنقل والمسيرات.

وأكد على ضرورة ان تستمر الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر
كونها تعمل على توفير الثروة والإنتاج، وتشغل أكبر عدد من الناس، ومحافظة
أقل من المشقات الكبيرة.

.13

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

اقتصاد الإثنين-28-09-2020 | 05:19 pm

جهينة نيوز -دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحةُ كورونا أدت إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادةً المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديدِ عجز الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبُ الإغلاق نتيجةً جائحة كورونا بـ"القاسية على الاقتصاد"، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةٌ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

بدران يتحدث عن نجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

بدران

إحصاءات فيروس كورونا في الأردن

المصابون	المتعافون	الوفيات
9226	4359	51

يتم تحديث البيانات تلقائياً على مدار اليوم

أحداث اليوم - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدّت جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في لفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوانين النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستوراداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومةُ دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبةَ لا تزالُ للقرار الصحي. فلقد أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في لفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيدُ من حدةِ الانكماش الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان ملتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةً لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعيات الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورةً لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنويا".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحًا أن الأردنّ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثّل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوطعتْ مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام باجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوانين النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بفرض "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستوراداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لازال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والمونل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

.15

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران :مشروع الوطن .. سياسي واقتصادي واجتماعي

رم - أشاد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بدعوة
جماعة عمان لحوارات المستقبل
لبناء مشروع وطني أردني شامل والمرتكزات التي وضعتها الجماعة لهذا المشروع وخطط وبرامج العمل التي انجزتها
للمساهمة في تحقيق المشروع على أرض الواقع

وقال بدران الذي كان يتحدث في حلقة نقاشية نظمتها جماعة عمان لحوارات المستقبل في إطار المشاورات والحوارات
التي تجريها حول سبل بناء المشروع الوطني أن أي مشروع وطني لأبد إن يتكون من ثلاثة أجزاء
سياسي واقتصادي واجتماعي
وحول الجزء السياسي قال بدران ان الأردن يعيش في منطقة ملتهبة من التوترات السياسية والحروب والفتن
المذهبية والدينية والقومية والأثنية، ومنذ تأسيس كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني
صارع الأردن التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية، والحروب من حوله، إلا أنه استطاع أن يحمي ذاته بتماسك
نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية التي صمدت كقلعة حصينة ضد الطامعين والحاقدين.

واضاف ان الأردن لجأ في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي إلى انهاءالأحكام العرفية، وفتح الأبواب لجميع الأحزاب
السياسية مهما كانت اتجاهاتها يساراً أو يميناً بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية مفتوحة أمام الجميع. ليشارك
الجميع في برلمان ديمقراطي دون تهميش لأحد حيث شاركت الأغلبية البرلمانية في الحكم مما أسهم في تثبيت
قواعد النظام السياسي بقاعدة برلمانية ينتخبها الشعب الأردني بمظلة دستورية ثابتة، وفصل بين السلطات الثلاث:
التنفيذية والتشريعية والقضائية وفرض سيادة القانون على الجميع.

وأكد نجاح الأردن وطبياً وإقليمياً في التوصل إلى حكم ديمقراطي، يختار الملك رئيس الوزراء الذي يشكل بدوره أغلبة
حكومية، التي تخضع لموافقة البرلمان في أخذ الثقة أو حجبها، والوزراء مسؤولون أمام البرلمان عن أدائهم، وللبرلمان
أن يحجب الثقة عن بعضهم أو جميعهم، وقد تدرج الأردن في بناء دولة المؤسسات ليرقى نظاماً وطريقاً لحياة أفضل
لشعبه، كالمسارات المشابهة التي انتهجها شعوبٌ في دول أخرى، وتوصلت من خلالها إلى نهضة اقتصادية
واجتماعية، أفضلت بعدها باب الحروب البينية فيها وخاصة ما حدث في أوروبا التي كانت مهداً لحربين عالميتين، الأولى
والثانية، وحروب أخرى في آسيا وقارات أخرى.

وقال ان المطلوب من الأردن: العودة لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء
أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات، إذ لا استقلال وطني حقيقي بالاعتماد على
الآخرين. ومذلك يعاد بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء تيارات للديمقراطية في
المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا أولاً وثانياً. هنا نبني تشاركية حقيقية في الحكم في
المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والمشاركية الحقة بين فيئاته
وشرائحه، من خلال نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار للأطفال لمهمة اقتصادية
واجتماعية، للحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع
عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح
الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح
لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام.

وفي الجزء الاقتصادي قال ان ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخاصة سعرُ الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع
المنتج الأجنبي. ويواجه الاقتصادُ الأردني خمسَ معوقات رئيسة لتقدمه: الطاقة، المياه، المساحة الزراعية، الهجرةُ أو
اللجوء، عدمُ تنامي التشريعات والأسواق.

واضاف الاقتصاد المعرفي يشكل المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردني، إذ أنه يقوم على التعليم بجميع مراحله
وتخصصاته لتنمية موارده البشرية التي تشكل الرأسمال البشري الحقيقي نظراً لاكتمال سبله التحتية من مدارس
ومعاهد وجامعات. لذا، يجب التركيزُ على مخرجاته من نوعية ذكيه تتوافقُ مع متطلبات العصر ومخرجاتهُ من نتاجات
البحث العلمي، لتنمية قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل مخرجاتِ التعليم والبحث العلمي إلى إبداعاتٍ
وابتكاراتٍ تكنولوجية تأخذُ مساحةً واسعة واستحقاقاتٍ في التقدم التقني الإقليمي والعالمي. لقد ظهر في الأردن بعد
جائحة الكورونا، فرصٌ للتقدم في حقل الزراعة لتأمين الأمن الغذائي، وفي حقل الصحة لتامين الأمن الصحي
والملاحي ومستلزماته من دوائيات وتجهيزات طبية مساندة.

وأوضح ان الأردنُ اتبع سياسةً نقدية ثابته حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار بالتجه إلى سلة عملات،
وصرف تجاري ومالي، يحرك مناطقه في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني. وعلى الأردن الاستمرارُ في
سياسته النقدية، لما توفرُ من بيئة نقدية ثابته وجاذبة لما تتصفه من حرية الابداع وقبل الأموال غير بنوك مصممة
خاصة.

تعلمنا من جائحة الكورونا أن على الأردن تطوير قطاعه الزراعي لتوفير الأمن الغذائي من خلال توظيف البحوث
والتقنيات في الري والزراعة المحمية، وريادة مساحة الزراعة الأفقية واللجوء للزراعة العمودية للتوفير في مدخلات
الإنتاج الغذائي من خلال تقنيات زراعات الهيدروبونيك والأيروبونيك والأكوابونيك، والاستثمار الزراعي الأمثل في مناطق
الأغوار ووادي عربه، إذ يمكنُ انتاجُ ثلاثة محاصيل سنوياً حصريه بالإضافة إلى الأشجار المثمرة دائمة الخضرة في وادي
الأردن وعربه، وهضاب المناطق المرتفعة الحبلية للأشجار المثمرة وغيرها، والأراضي الجافة (البادية) لزراعة الأعلاف
والمحاصيل الحقلية وتربية المواشي.

وقال ان تداعياتِ الإغلاقِ نتيجة جائحة كورونا عام 2020 كانت قاسية على الاقتصاد الأردني، كما أدت إلى اختلال
الموازنة العامة في نقص الإيرادات المتوقعة إذ أن نسبة النمو لن تتحقق كما كان منتظراً (2.5%)، مما سيضطر
الحكومة إلى الاستدانة، وكان قطاع النقل الأشد تضرراً يليه قطاع السياحة، نبهاً لذلك يجري البنك المركزي مباحثاتٍ
مع صندوق النقد الدولي لتغيير أهداف برنامجه لمدة (4) سنوات لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك
الدولي لنفس المدة، بقروض ميسرة منخفضة الفائدة.

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي ستزيدُ حدتها مع أزمة الكورونا وما بعدها هي مشكلةُ
الفقر والبطالة. فلقد ازدادت نسبةُ البطالة إلى 20% حالياً ونسبةُ الفقر لا تقلُ عن 20% أيضاً، كما انخفضتْ تحويلاتُ
المغتربين من الأردنيين العاملين في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، وانخفض الدخل السياحي
الأجنبي الذي شكل سابقاً قبل الجائحة 10% من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الصعبة. لذا، على الأردن أن يعيد
حساباته في الاستثمار والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاسيما في الموارد البشرية التي قد تعودُ فرصاً
من العمل في الخليج، وفتح أسواقٍ جديدة لهم. لذا، على الأردن الاستثمارُ مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى
موازنٍ تربوي، نشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

وأكد ان التعليمُ يُشيرُ البوابةُ الرئيسة للاعتماد على الذات وذلك من خلال تحسين نوعيته ومواءمته مع متطلبات
العصر، فمعين مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاته التحتية سينطلق الابداع في التكنولوجيا لتصنيع
الابتكارات، بما يوفر فرصاً جديدة للاستثمار لتشغيل الأيدي العاملة المحلية المؤهلة. وهذا سيفتح مجالات واسعة في
حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومجالاتها المختلفة، ويحفز التنافسية في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في
مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل نماذج الاختراعات إلى شركات ناشئة تكبر تدريجياً لتصبح
مشروعات تجارية ضخمة.

وطالب بفتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، وعليا التعايش مع الوباء مطبقين
إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعليا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق
عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعليا فتح أبواب السياحة بما فيها
النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً.

وشدد على جدّ الاستثمار أصبحَ ضرورة لفتح مشروعات تنقذ المجتمع من الفقر وفتح فرص عمل للمواطنين. إلا أن
هناك بيروقراطية حكومية في تأخير إجراءات الاستثمار، علينا معالجتها ومحاسبة المسؤولين عنها. على البنوك
تخفيض كلف الاقراض المرتفعة وتسهيل إجراءاتها للمشروعات الاستثمارية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة. وعليا
وضع خطة بجدول زمني لاستبدال العمالة الوافدة بالمحلية في كل قطاع من قطاعاتنا عن طريق التدريب والتشغيل،
والقضاء على ثقافة العيب التي نجحنا بالقضاء عليها في قطاع السياحة، وخاصة الفنادق والمطاعم والنقل
والسفريات.

وأكد على ضرورة ان تستمر الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كونها تعمل على توزيع الثروة
والإنتاج، وتشغلُ أكبرَ عددٍ من الناس، ومخاطرها أقل من المشاريع الكبيرة.

الرئيسية / اقتصاد / أحداث إقتصادية / بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

أحداث إقتصادية | الأخبار العاجلة | الرئيسية

بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

2020-09-28

شاركها | فيسبوك | تويتر

رؤيا نيوز – طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، للا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديدِ عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومةُ دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبةَ لا تزالُ للقرار الصحي. فلقد أدّتْ جائحةُ كورونا إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديدِ عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفًا "ما يزيدُ من حدةِ الانكماش الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقبَ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان منتظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفًا "هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورةٌ لوضعِ موازنةِ عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويلِ أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، للا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن للا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودةُ لبناء مشروعهِ السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحًا أن الأردنَ، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمانٍ ديمقراطي يمثلُ الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضتْ مسيرتُه في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفًا "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

pm الإثنين-2020-09-28 | 05:18 اقتصاد

الأنباط -دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبَ الإغلاق نتيجةَ جائحة كورونا بـ"القاسية على الاقتصاد"، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجمت عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةُ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

.18

بدران يدعو إلى تحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

الإثنين 28/سبتمبر/2020 الساعة 5:22:53 مساءً

السبيل- بترا

دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحةُ كورونا أدت إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادةً المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبُ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا بـ"القاسية على الاقتصاد"، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةٌ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

تم نشره الإثنين 28 أيلول / سبتمبر 2020 06:19 مساءً

عدنان بدران في محاضرة بجماعة عمان

المدينة نيوز :- دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحةُ كورونا أدت إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادةً المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبُ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا بـــ"القاسية على الاقتصاد"، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةٌ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

د. عدنان بدران : الاردن يعيش بمنطقة ملتهبة (تفاصيل)

الحياة نيوز- أشاد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بدعوة جماعة عمان لحوارات المستقبل لبناء مشروع وطني أردني شامل وبالمرتكزات التي وضعتها الجماعة لهذا المشروع وخطط وبرامج العمل التي انجزتها للمساهمة في تحقيق المشروع على أرض الواقع

وقال بدران الذي كان يتحدث في حلقة نقاشية نظمتها جماعة عمان لحوارات المستقبل في إطار المشاورات والحوارات التي تجريها حول سبل بناء المشروع الوطني أن أي مشروع وطني لابد إن يتكون من ثلاثة أجزاء سياسي واقتصادي واجتماعي

وحول الجزء السياسي قال بدران ان الأردن يعيش في منطقة ملتهبة من التوترات السياسية والحروب والفتن المذهبية والدينية والقومية والاثنية، ومنذ تأسيس كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني صارع الأردن التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية، والحروب من حوله، إلا أنه استطاع أن يحمي ذاته بتماسك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية التي صمدت كقلعة حصينة ضد الطامعين والحاقدين.

واضاف ان الاردن لجأ في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى انهاءالأحكام العرفية، وفتح الأبواب لجميع الأحزاب السياسية مهما كانت اتجاهاتها يساراً أو يميناً، بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية مفتوحة أمام الجميع، ليشارك الجميع في برلمان ديمقراطي دون تهميش لأحد حيث شاركت الأغلبية البرلمانية في الحكم مما أسهم في تثبيت قواعد النظام السياسي بقاعدة برلمانية ينتخبها الشعب الأردني بمظلة دستورية ثابته، وفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية وفرض سيادة القانون على الجميع.

واكد نجاح الأردن وطنياً وإقليمياً في التوصل إلى حكم ديمقراطي، يختار الملك رئيس الوزراء الذي يشكل بدوره أعضاء حكومته، التي تخضع لموافقة البرلمان في أخذ الثقة أو حجبها، والوزراء مسؤولون أمام البرلمان عن أدائهم، وللبرلمان أن يحجب الثقة عن بعضهم أو جميعهم، وقد تدرج الأردن في بناء دولة المؤسسات ليرقى نظاماً وطريقاً لحياة أفضل لشعبه، كالمسارات المشابهة التي اتبعتها شعوبٌ في دول أخرى، وتوصلت من خلالها إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، أفضلت بعدها باب الحروب البينية فيها وخاصة ما حدث في أوروبا التي كانت مهداً لحربين عالميتين، الأولى والثانية، وحروب أخرى في آسيا وقارات أخرى.

وقال ان المطلوب من الأردن: العودةُ لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات، إذ لا استقلال وطني حقيقي بالاعتماد على الآخرين. وبذلك يعاد بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا أولاً وثانياً. هنا نبني تشاركية حقيقية في الحكم في المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقه بين فئاته وشرائحه، من خلال نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار للانطلاق لنهضة اقتصادية واجتماعية، للحد من البطالة والفقر بشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام.

وفي الجزء الاقتصادي قال ان ارتفاعُ تكاليف الإنتاجية وخاصة سعرُ الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع المنتج الأجنبي. ويواجه الاقتصادُ الأردني خمسَ معوقات رئيسة لتقدمه: الطاقة المياه، المساحة الزراعية، الهجرةُ أو اللجوء، عدمُ ثباتِ التشريعات والأسواق.

واضاف الاقتصاد المعرفي يشكل المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردني، إذ أنه يقوم على التعليم بجميع مراحله وتخصصاته لتنمية موارده البشرية التي تشكل الرأسمال البشري الحقيقي نظراً لاكتمال بنيته التحتية من مدارس ومعاهد وجامعات. لذا، يجب التركيزُ على مخرجاته من نوعية ذكية تتواءمُ مع متطلبات العصر ومخرجاتة من نتاجات البحث العلمي، لتنمية قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل مخرجات التعليم والبحث العلمي إلى إبداعاتٍ وابتكاراتٍ تكنولوجية تأخذ مساحةً واسعة واستحقاقاتٍ في التقدم التقني الإقليمي والعالمي. لقد ظهر في الأردن بعد جائحة الكورونا، فرصٌ للتقدم في حقل الزراعة لتأمين الأمن الغذائي، وفي حقل الصحة لتأمين الأمن الصحي والعلاجي ومستلزماته من دواتياتٍ وتجهيزاتٍ طبية مساندة.

واوضح ان الأردن اتبع سياسةً نقدية ثابته حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار بالتجوء إلى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي، يجري متابعتُه في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني. وعلى الأردن الاستمرارُ في سياسته النقدية، لما توفرّ من بيئة نقدية ثابته وجاذبة لما تتضمنه من حرية الايداع ونقل الأموال عبر بنوك معتمدة خاصة.

تعلمنا من جائحة الكورونا أن على الأردن تطوير قطاعه الزراعي لتوفير الأمن الغذائي من خلال توظيف البحوث والتقنيات في الري والزراعة المحمية، وزيادةِ مساحة الزراعة الأفقية واللجوء للزراعة العمودية للتوفير في مدخلات الإنتاج الغذائي من خلال تقنيات زراعات الهيدروبونيك والايروبونيك والاكوابونيك، والاستثمار الزراعي الأمثل في مناطق الأغوار ووادي عربة، إذ يمكن إنتاجُ ثلاثة محاصيل سنوياً خضرية بالإضافة إلى الأشجار المثمرة دائمة الخضرة في وادي الأردن وعربة، وهضاب المناطق المرتفعة الجبلية للأشجار المثمرة وغيرها، والأراضي الجافة (البادية) لزراعة الأعلاف والمحاصيل الحقلية وتربية المواشي.

وقال ان عوائقَ الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 كانت قاسية على الاقتصاد الأردني، كما أدت إلى اختلال الموازنة العامة في نقص الإيرادات المتوقعة إذ أن نسبة النمو لن تتحقق كما كان منتظراً (2.5%)، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة، وكان قطاعُ النقل الأشد تضرراً يليه قطاعُ السياحة، تبعاً لذلك يجري البنك المركزي مباحثاتٍ مع صندوق النقد الدولي لتغيير أهداف برنامجه لمدة (4) سنوات لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي لنفس المدة، بقروض ميسرة منخفضة الفائدة.

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي ستزيدُ حدتُها مع أزمة الكورونا وما بعدها هي مشكلةُ الفقر والبطالة. فلقد ازدادت نسبةُ البطالة إلى 20% حالياً ونسبةُ الفقر لا تقلُّ عن 20% أيضاً، كما انخفضتْ تحويلاتُ المغتربين من الأردنيين العاملين في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، وانخفض الدخلُ السياحي الأجنبي الذي شكل سابقاً قبل الجائحة 10% من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الصعبة. لذا، على الأردن أن يعيد حساباته في الاستثمار والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعودُ قريباً من العمل في الخليج، وفتح أسواقٍ جديدة لهم. لذا، على الأردن الاستثمارُ مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى مواردَ ثريةٍ، نشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

واكد ان التعليمُ يُعتبرُ البوابةَ الرئيسة للاعتماد على الذات وذلك من خلال تحسين نوعيته ومواءمته مع متطلبات العصر. فمعَ مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاته البحثية سينطلق الابداع في التكنولوجيا لتصنيع الابتكارات، بما يوفر فرصاً جديدة للاستثمار لتشغيل الأيدي العاملة المحلية المؤهلة. وهذا سيفتح مجالات واسعة في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومجالاتها المختلفة، ويحفز التنافسية في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل نماذج الاختراعات إلى شركات ناشئة تكبر تدريجياً لتصبح مشروعات تجارية ضخمة.

وطالب بفتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، وعلينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد الفرصة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً.

وشدد على جذب الاستثمار أصبح ضرورة لفتح مشروعات تنقذ المجتمع من الفقر وتفتح فرص عمل للمواطنين. إلا أن هناك بيروقراطية حكومية في تأخير إجراءات الاستثمار، علينا معالجتها ومحاسبة المسؤولين عنها. على البنوك تخفيض كلف الاقتراض المرتفعة وتسهيل إجراءاتها للمشروعات الاستثمارية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة. وعلينا وضع خطة بجدول زمني لاستبدال العمالة الوافدة بالمحلية في كل قطاع من قطاعاتنا عن طريق التدريب والتشغيل، والقضاء على ثقافة العيب التي نجحنا بالقضاء عليها في قطاع السياحة، وخاصة الفنادق والمطاعم والنقل والسفريات.

واكد على ضرورة ان تستمر الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كونّها تعمل على توزيع الثروة والإنتاج، وتشغل أكبر عددٍ من الناس، ومخاطرها أقل من المنشاءات الكبيرة.

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه

بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه

PM 05:45 28-09-2020

زاد الاردن الاخباري - دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحةُ كورونا أدت إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادةً المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبُ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا بـــ"القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجَمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةٌ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

بدران: الأردن يعيش في منطقة ملتهبة (صور)

عمان العامة - أشاد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بدعوة جامعة عمان لحوارات المستقبل لبناء مشروع وطني أردني شامل والمرتكزات التي وضعتها الجامعة لهذا المشروع وخطط وبرامج العمل التي انجزتها للمساهمة في تحقيق المشروع على أرض الواقع.

وقال بدران الذي كان يتحدث في حلقة نقاشية نظمتها جامعة عمان لحوارات المستقبل في إطار المشاورات والحوارات التي تجريها حول سبل بناء المشروع الوطني أن أي مشروع وطني لابد ان يتكون من ثلاثة أجزاء

سياسي واقتصادي واجتماعي وحول الجزء السياسي قال بدران ان الاردن يعيش في منطقة ملهبة من التوترات السياسية والحروب والفتن المذهبية والدينية والقومية والأثنية، وعدد المميز كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني صارع الاردن التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية، والحروب من حوله، إلا انه استطاع أن يحمي ذاته بتماسك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية التي صمدت كقلعة حصينة ضد الطامعين والحاقدين.

واضاف ان الاردن نجا في نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى انهاء الاحكام العرفية، وفتح الابواب لجميع الاحزاب السياسية مهما كانت اتجاهاتها بمبدأ أو بمبدأ بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية مفتوحة أمام الجميع، ليشارك الجميع في برلمان ديمقراطي دون تهميش لأحد حيث شاركت الأطياف البرلمانية في الحكم مما أسهم في تثبيت قواعد النظام السياسي بقاعدة برلمانية ينتهجها النهج الاردني بمظلة دستورية لابد، وفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وفرض سيادة القانون على الجميع.

واكد نجاح الاردن وطنياً واقليمياً في التوصل إلى حكم ديمقراطي، يختار الملك رئيس الوزراء الذي يشكل بدوره أعضاء حكومته، التي تحضع لموافقة البرلمان في أحد الثقة أو حجبها، والوزراء مسؤولون أمام البرلمان عن أدائهم، والبرلمان أن يحجب الثقة عن بعضهم أو جميعهم، وقد تدرج الاردن في بناء دولة المؤسسات ليرقى نظاماً وطريقاً لحياة الحمل لشعبه، كالمسارات المشابهة التي انتهجها شعوب في دول أخرى، وتوصلت من خلالها إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، أفقت بعضها باب الحروب البينية فيها وخاصة ما حدث في أوروبا التي كانت مهداً لحربين عالميين، الأولى والثانية، وحروب أخرى في أسيا وقارات أخرى.

وقال ان المطلوب من الاردن العودة لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات، إذ لا استقلال وطني حقيقي بالاعتماد على الآخرين، وبذلك يعاد بناء الاحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والمحاسبة والمصالحة لمصلحة الوطن العليا أولاً ونهاية، هنا تبرز تجارب حقيقية في الحكم في المحافظة على تطلعنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة الحقة بين فئاته وشرائحه، من خلال نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والامن والاستقرار للانطلاق لنهضة اقتصادية واجتماعية، للحد من البطالة والفقر بخارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع نجاة النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لاحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام.

وفي البعد الاقتصادي قال ان ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخاصة سعر الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الاردني مقارنة مع المنتج الاجنبي، ويواجه الاقتصاد الاردني خمس معوقات رئيسة لمقدمة: الطاقة المياه، المساحة الزراعية، الهجرة أو النمو، عدم ثبات التشريعات والأسواق.

واضاف الاقتصاد المعرفي يشكل المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الاردني، إذ أنه يقوم على التعليم بجميع مراحله وتخصصاته لتنمية موارده البشرية التي تشكل الرأسمال البشري الحقيقي نظراً لاكتمال بنيته التحتية من مدارس ومعاهد وجامعات، لذا، يجب التركيز على مخرجاته من نوعية ذكية تتوافر مع متطلبات العصر ومخرجاته من تنمية البحث العلمي، كتنمية قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل مخرجات التعليم والبحث العلمي إلى إبداعات وابتكارات تكنولوجية تأخذ مساحة واسعة واستحقاقات في التقدم التقني الإقليمي والعالمي، لقد ظهر في الاردن بعد جائحة الكورونا، فرص للتقدم في حقل الزراعة لتأمين الأمن الغذائي، وفي حقل الصحة لتأمين الأمن الصحي والعلاجي ومستلزماته من دوائيات وتجهيزات طبية مساندة.

وأوضح ان الاردن انتهج سياسة نقدية ثابتة حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار بالنسبة لكل من عملة عملات ومدارن تجاري ومالي، تحدي مناخاته في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الاردني، وعلى الاردن الاستمرار في سياسته النقدية، لما توفر من بيئة نقدية ثابتة وجاذبة لما تتضمنه من حرية الايداع وقبل الاموال عبر بنوك معتمدة خاصة.

نخلصة من جائحة الكورونا أن على الاردن تطوير قطاعه الزراعي لتوفير الأمن الغذائي من خلال توظيف البحوث والتقنيات في الري والزراعة المحمية، وزيادة مساحة الزراعة الافقية والتجه للزراعة العمودية للتوفير في مدخلات الإنتاج الغذائي من خلال تقنيات زراعات الهيدروبونيك والايروبونيك والاكواپونيك، والاستثمار الزراعي الامثل في مناطق الاغوار ووادي عربة، إذ يمكن انتاج ثلاثة محاصيل سنوياً خضرية بالإضافة الى الاشجار المثمرة دائمة الخضرة في وادي الاردن وعربة، وهضاب المناطق المرتفعة الجبلية كالاشجار المثمرة وغيرها، والأراضي الجافة (البادية) لزراعة الاعلاف والمحاصيل الحقلية وتربية المواشي.

وقال ان عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 كانت قاسية على الاقتصاد الاردني، كما أدت إلى اختلال الموازنة العامة في نقص الإيرادات المتوقعة إذ أن نسبة النمو لن تتحقق كما كان متوقعاً (2.5%)، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة، وكان قطاع النقل الأشد تضرراً يليه قطاع السياحة، تبعاً لذلك يجري البنك المركزي مباحثات مع صندوق النقد الدولي لتغيير أهداف برنامجه لمدة (4) سنوات لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي لتمس العدد، بقروض ميسرة منخفضة الفائدة.

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي ستزيد حدتها مع أزمة الكورونا وما بعدها هي مشكلة الفقر والبطالة، فلقد ازدادت نسبة البطالة إلى 20% حالياً ونسبة الفقر لا تقل عن 20% أيضاً، كما انخفضت تحويلات المغتربين من الاردنيين العاملين في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، وانخفض الدخل السياحي الاجنبي الذي شكل سابقاً قبل الجائحة 10% من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الصعبة، لذا، على الاردن أن يعيد حساباته في الاستثمار والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعود فوراً من العمل في الخليج، وفتح أسواق جديدة لهم، لذا، على الاردن الاستثمار مجدداً في موارده البشرية تحويلها إلى موارد تزيد، تنمر لثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

واكد ان التعليم يعتبر البوابة الرئيسة للاعتماد على الذات وذلك من خلال تحسين نوعيته ومواءمته مع متطلبات العصر، فمن مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاته البحثية مبتطلق الابداع في التكنولوجيا لتصنيع الابتكارات، بما يوفر فرصاً جديدة للاستثمار لمشغل الأردن العاملة المؤهلة، وهذا سيفتح مجالات واسعة في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومجالاتها المختلفة، ويحفز التنافسية في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل نماذج الاختراعات إلى شركات ناشئة تكبر تدريجياً لتصبح مشروعات تجارية ضخمة.

وطالب بفتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، وعلينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة، وعلينا العودة إلى التدريس الحضوري في التعليم العام والتعليم العالي، واطلاق عجلة التنمية في الاردن لئلا تفقد الوصفة في تحقيق التنمية الثانية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً.

وشدد على جدات الاستثمار أصبح ضرورة لفتح مشروعات تنفذ الحتجيج من الفقر وتفتح فرص عمل للمواطنين، إلا أن هناك بيروقراطية حكومية في تأخير إجراءات الاستثمار، علينا معالجتها ومحاسبة المسؤولين عنها، على البنوك تخفيض كلف الاقتراض المرتفعة وتسهيل إجراءاتها للمشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة للأيدي العاملة، وعلينا وضع خطة يجدول زمني لاستبدال العملة الواقدة والمحلية في كل قطاع من قطاعاتنا عن طريق التدريب والتشغيل، والقضاء على ثقافة العيب التي تحجبا بالاقتصاد عليها في قطاع السياحة، وخاصة التنادق والمطاعم والنقل والصوغيات.

واكد على ضرورة أن تستمر الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كونها تعمل على توزيع الثروة والانتاج، وتشغل أكبر عدد من الناس، ومخاطرها أقل من المشاريع الكبيرة.

.23

بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

28 / 9 / 2020 - 5:35 م الاقتصاد

هلا أخبار - دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحةُ كورونا أدت إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادةً المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبُ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا بـ"القاسية على الاقتصاد"، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةٌ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة.

وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

(بترا)

بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

تم نشره في الاثنين 28 أيلول / سبتمبر 2020. 05:28 مساءً

عمان - دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحةُ كورونا أدت إلى انكماشٍ اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادةً المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقبَ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا بـ"القاسية على الاقتصاد"، مشيرًا إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفا هناك ضرورةٌ لتعديلِ موازنة 2020 وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن تداعياتِ الإغلاق جراء وباءِ كورونا، وضرورةٌ وضع موازنةِ عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من اجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناءِ أحزابٍ وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيرا إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

ذات صلة

- بدران تدعو الشركات الصينية للاستثمار بمشروعات الطاقة المتجددة والمياه
- تناقش 48 ورقة عمل في »الطاقة والمياه« * ندوة تطوير شبكات الطاقة والمياه تلتئم غدا بمشاركة عربية واسعة
- النسور: الطاقة والمياه والرقعة الزراعية واللجوء وعدم ثبات الاسواق ابرز معيقات الاقتصاد الاردني
- بدير يدعو البنوك للتجاوب مع قرار «المركزي» بتخفيض أسعار الفائدة
- وزير المالية يؤكد التزام الحكومة بتخفيض الكلفة: فريز يدعو المواطنين لترشيد استهلاكات الطاقة
- خلال افتتاحه فعاليات «اسبوع الطاقة والمياه والبيئة الانسانية» * الأمير الحسن يدعو إلى ميثاق للمياه وآخر للطاقة وثالث للبيئة

.25

تـــوق: قائمـــة القبـــول الموحـد اليـوم ولا مراجعين قبل الأحد

عمان – امان السائح

aman alsayeh

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محي الدين توق أن وحدة تنسيق القبول الموحد ستعلن قائمة القبول الموحد للعام الجامعي 2020 / 2021 مساء اليوم الثلاثاء. وأضاف توق بأن الوزارة ستبدأ بإستقبال الطلبة للإجابة على استفساراتهم إن وجدت اعتباراً من صباح يوم الأحد القادم الموافق 4 / 10 / 2020، وذلك وفقاً لآلية معينة سيتم الإعلان عنها لاحقاً تعتمد على الحجز المسبق لموعد محدد بالتاريخ والوقت لمراجعة الوزارة وفقاً لبرمجية حجز مواعيد خاصة أعدت لهذه الغاية حيث لن يُسمح لأي شخص مهما كان بدخول حرم الوزارة قبل هذا التاريخ.

وأكد الوزير توق بأن الحالة الوبائية الموجودة حالياً في المملكة، والارتفاع الملحوظ في عدد الإصابات بفايروس كورونا يحتم على الوزارة اتخاذ أقصى التدابير والإجراءات اللازمة للمحافظة على صحة وسلامة الموظفين والمواطنين، والتأكد من الإلتزام بمعايير السلامة العامة وإجراءات التباعد الجسدي، ومنع التجمعات لأكثر من (20) شخصا تنفيذاً لأوامر الدفاع الصادرة بهذا الخصوص، وتحت طائلة المساءلة القانونية.

كما أهاب الوزير توق بجميع الطلبة وذويهم الالتزام بالإجراءات التي سيتم الإعلان عنها مطالباً الجميع بعدم الحضور إلى الوزارة دون حجز موعد مسبق، ومتابعة الموقع الإلكتروني، ومنصات التواصل الإجتماعي الرسمية الخاصة بالوزارة على الفيس بوك وتويتر للإطلاع على جميع الإعلانات التي سيتم نشرها تباعاً خلال هذا الأسبوع بعد إعلان قائمة القبول الموحد، والتي تجيب على جزء كبير جداً من استفسارات الطلبة وذويهم وتجنبهم الحاجة لزيارة الوزارة والتسبب في الاكتظاظ غير المبرر ، مشيرا الى انه سيتم تباعا إعلان أسماء الطلبة المرشحين للقبول ضمن قائمة إساءة الإختيار، وإعلان بدء تقديم طلبات الإنتقال من تخصص إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى، وإعلان بدء تقديم طلبات الالتحاق للطلبة أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين، وإعلان أسماء الطلبة المرشحين للقبول ضمن قائمة التجسير.

وأضاف الوزير توق بأن عملية إعلان نتائج القبول الموحد ستتزامن مع إعلان الحدود الدنيا لمعدلات القبول التنافسية في كل تخصص في كل جامعة للعام الحالي ، والتي يمكن للطالب الإطلاع عليها لمعرفة سبب عدم ترشيحه للقبول في أي تخصص، إضافةً إلى أن الطلبة المشمولين بأي مكرمة من المكرمات الملكية السامية يمكنهم مراجعة الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه المكرمة، والتي ليس بالضرورة أن تكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

.26

جابر: «6» وفيات و«721» إصابة محلية بكورونا و«13» خارجية

تسجيل «137» حالة شفاء واجراء «16453» فحصا

عمان AddustourNewspaper

أعلن وزير الصحّة الدكتور سعد جابر عن تسجيل 734 إصابة بفيروس كورونا المستجدّ، منها 721 إصابة محليّة، و13 خارجية من أميركا ومصر وتركيا وسلطنة عمان وأوكرانيا والإمارات، ليرتفع العدد التراكمي منذ بدء الجائحة إلى 9226 إصابة.

وبين جابر خلال إيجاز صحافي امس من دار رئاسة الوزراء، إن الحالات المحليّة توزّعت على 593 بعمّان، و10 في الكرك، و22 في البلقاء، و52 في الزرقاء، و12 في معان، و16 في عجلون، و3 في مأدبا، و11 في المفرق و2 في جرش، فيما لم تسجل في إربد أية حالة نتيجة الالتزام المجتمعي.

واشار الوزير إلى تسجيل 6 وفيات ليرتفع العدد الإجمالي إلى 51 وفاة، وتسجيل 137 حالة شفاء في مستشفى الأمير حمزة ومناطق الحجر والمستشفيات الخاصة. وبين الدكتور جابر أن فرق التقصي الوبائي أجرت 16453 فحصاً امس ليبلغ العدد الإجمالي إلى 1187350 فحصاً.

وقال ستفتتح مختبرات للفحص في إربد والزرقاء والعقبة وغور الصافي ومستشفى البشير، بالإضافة إلى طرح عطاء لمختبر في معان لزيادة أعداد الفحوصات وسرعة إنجاز العمل، وإظهار النتائج.

.27

امتحانان للتخصص منتصف الفصل ونهايته

تقسيط رسوم طلبة في الأردنية وإعفاؤهم من غرامات التأخير

أمان السائح aman alsayeh

قرر مجلس عمداء الجامعة الأردنية في جلسة عقدها امس برئاسة رئيس الجامعة الدكتور عبد الكريم القضاة إعفاء الطلبة الذين وافقت عمادة شؤون الطلبة على تقسيط رسومهم من غرامة تأخير التسجيل.

وقرر المجلس تحديد المواد العملية التي ستدرس في الحرم الجامعي، وسيتم الإعلان عنها على مواقع الكليات المعنية.

كما تم تحديد امتحانات مواد التخصص التي ستجري في الحرم الجامعي، وهي عبارة عن امتحانين يتقدم الطلبة بأحدهما في منتصف الفصل والآخر في نهايته (الامتحان النهائي).

اما فيما يتعلق بالطلبة الذين لم يقدموا الامتحانات التصنيفية كون قبولهم تم بعد امتحانات العام الماضي؛ فقد وافق المجلس على السماح لهم بالتقدم لها مع الطلبة المستجدين للعام الدراسي الحالي 2020 / 2021، وسيتم الإعلان عن آلية التقدم لهذه الامتحانات ومواعيدها في حينه.

واعلن المجلس ان هذه القرارات تعتبر قابلة للتغيير وفقا لما يستجد من قرارات لمجلس التعليم العالي في ظل الظروف الراهنة بسبب الوضع الوبائي.

.28

حـريـق فـي ساحة خردة «العلـوم والتكنولوجيا»

اربد ـ حازم الصياحين

Hazem Alsayaheen

تعاملت فرق الإطفاء في الدفاع المدني مع حريق كبير امتد إلى هناجر تستخدم لتخزين السكراب في جامعة العلوم والتكنولوجيا.

وتمكنت كوادر دفاع مدني جامعة العلوم والتكنولوجيا ومركز اسناد شرق اربد من السيطرة على الحريق الذي شب امس في احدى ساحات الخردة المتواجدة داخل الحرم الجامعي، بسبب اشتعال الأعشاب الجافة نتيجة تطاير الشرر من اعمال الصيانة الدورية التي ينفذها مقاول تابع لاحدى شركات الاتصالات. حيث سارعت كوادر الدفاع المدني في الوصول الى موقع الحريق، وتمكنت بمساعدة كوادر الجامعة من اخماده ومنع امتداده والسيطرة عليه بوقت قياسي والحيلولة دون وقوع اية خسائر بشرية او مادية تذكر. من الجدير بالذكر ان الساحة التي نشب بها الحريق تقع في منطقة بعيدة عن كليات الجامعة ومرافقها الحيوية وتحتوي خردة ومواد تالفة غير صالحة للاستخدام.

.29

مصادر رسمية ترجح زيادة صفوف التعليم الوجاهي

آلاء مظهر
Alaa.mathhar@alghad.jo

عمان - تدرس وزارة التربية والتعليم، عـدة سـيـنـاريـوهـات لـعـودة الطلبة إلى مقاعدهم الدراسية بعد انتهاء مدة تعليق الدوام المدرسي لأسبوعين، والتي تنتهي بعد غد الخميس.

وقالت مصادر رسمية، طلبت عدم نشر اسمها لـ"الغد" أمس، إن السيناريو الأقرب للتطبيق على أرض الواقع هو زيـادة عدد الصفوف الدراسية التي ستتلقى تعليمها بشكل وجاهي داخل أسوار الحرم المدرسي.

وأضافت أن الصفوف المرجح أن يشملها التعليم الوجاهي هـي: الرابع والخامس والعاشر والحادي عشر، إضافة إلى الصفوف الـتـي كـانـت مستثناة مـن قـرار التعليم وهـي: الثلاثة الأولـى والصف الثاني عشر (التوجيهي)، وكذلك رياض الأطفال.

وبينت المصادر أن الصفوف المتبقية، والتي لن يشملها التعليم الوجاهي، ستبقى مستمرة في تعليمها بشكل إلكتروني، عن بُعد، من خلال المنصات التعليمية، متوقعة أن تعلن وزارة التربية بشكل رسمي عن قرارها لشكل التعليم، اليوم الثلاثاء أو غدًا الأربعاء على أبعد تقدير.

وكانت الحكومة اتخذت جملة من القرارات لمواجهة ارتفاع إعـداد الإصابات بفيروس كورونا المستجد، ومن بينها تعليق الدوام في المدارس وتحول للتعليم عن بعد لمدة اسبوعين، اعتبارًا من 17 سبتمبر (أيلول) الحالي والتي تنتهي بعد غد الخميس.

واستثنت الحكومة من قـرارهـا آنـذاك طلبة "التوجيهي"، والصفوف الثلاثة الأولى، فيما منحت أولـيـاء أمـور طلبة الصفوف الثلاثة الأولى حرية الاختيار ما بين التعليم المدرسي الوجاهي، والتعلم عن بُعد، إضافة إلى طلبة الصفين الحادي عشر والثاني عشر من طلبة البرامج الأجنبية.

واستبعدت مصادر من اللجنة الوطنية للأوبئة عودة التعليم المباشر نظرًا لارتفاع معدل الاصابات بـ"كورونا"، فالمخاوف ترجح احتمالية إصابة المزيد من الطلبة والجهاز التعليمي في المدارس.

وكان مسؤول ملف كورونا السابق، عدنان أسحق، أوضح في تصريحات سابقة لـ"الغد"، عدم عـودة التعليم المباشر في حال زاد المعدل اليومي للإصابات عن 100 إصابة، في وقت يزداد فيه الوضع الوبائي في الأردن تعقيدًا بسبب الوباء.

وحسب مـصـادر بـ"الوطنية للأوبئة"، فإن العودة إلى المدارس وفتح العديد من القطاعات المغلقة سيكون مرهونا بالدرجة الأولى بالوضع الوبائي، لكن مراعاة الوضع الاقتصادي ربما يعيد فتح قطاعات ضمن إجراءات احترازية.

الصفوف المرجح زيادتها هي الرابع والخامس والعاشر والحادي عشر

Controlled Copy

قرارات تتعلق بدوام طلبة "الأردنية" في الفصل الأول

عمان - حدد مجلس عمداء الجامعة الأردنية، المواد العملية التي ستدرس في حرم الجامعة، والإعلان عنها لاحقا على مواقع الكليات.كما حدد، خلال جلسة برئاسة رئيس الجامعة الدكتور عبد الكريم القضاة أمس، امتحانات مواد التخصص في الحرم الجامعي، وهما امتحانان؛ أحدهما بمنتصف الفصل، والآخر في نهايته (الامتحان النهائي).

وقالت الجامعة إن المجلس سمح لمن لم يقدموا الامتحانات التصنيفية العام الماضي من المقبولين بالامتحانات، بالتقدم مع الطلبة المستجدين للعام الدراسي الحالي، والإعلان عن آلية التقدم للامتحانات ومواعيدها. وأضافت أنه جرى إعفاء الطلبة الذين وافقت عمادة شؤون الطلبة على تقسيط رسومهم من غرامة تأخير التسجيل. -(بترا)

.31

المملكة تسجل أعلى حصيلة وفيات بـ"كورونا" خلال يوم

إعادة فتح قطاعات مغلقة خلال أيام وترقب قرار بشأن دوام المدارس

عمان- الغد- أكد وزير الدولة لشؤون الإعلام، أمجد العضايلة، أن رئيس الوزراء، عمر الرزاز، وجه الفرق الحكومية المختصة لاستكمال وضع المعايير والشروط اللازمة، لإعادة فتح القطاعات المغلقة؛ وهي مقدمتها المساجد والكنائس، وصالات المطاعم والمقاهي؛ مشيرا إلى أنه سيتم الإعلان عن هذه المعايير خلال الأيام القليلة المقبلة، بينما أعلن وزير الصحة، سعد جابر، عن وفاة 6 مصابين بفيروس كورونا، أمس، وهي أعلى حصيلة وفيات بالفيروس منذ بدء الجائحة، بالإضافة لتسجيل 734 إصابة، منها 721 محلية.

جاء ذلك، خلال إيجاز صحفي للوزيرين والناطق الإعلامي باسم اللجنة الوطنية لمكافحة الأوبئة، نذير عبيدات، في رئاسة الوزراء.

وقال العضايلة، إن خلية أزمة كورونا عقدت اجتماعا في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات برئاسة الرزاز، تطرق بالإضافة إلى ما سبق، لموضوع عودة دوام الطلبة في المدارس، مؤكدا أنه سيتم تقييم الأمور في ضوء الحالة الوبائية خلال الأسبوع الحالي، واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وأضاف، "وفقاً للخطة التي تعكف خلية الأزمة على إعدادها بخصوص عزل الأشخاص المصابين منزلياً، تقرر المضي قُدُماً بتطبيق هذه الخطة في حال تزايدت وتيرة الإصابات، وفقاً لمعايير واضحة سيتم الإعلان عنها قريباً من خلال خلية الأزمة".

وأكد أن العزل المنزلي للمصابين لن يكون لجميع الفئات، بل سيتم اعتماد العزل المؤسسي لعدد من الفئات مثل كبار السن، والأشخاص الذين لديهم سير مرضية، أو الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية صحية، وكذلك الأشخاص الذين لا تتوافر في منازلهم وسائل عزل منزلي تراعي الشروط الصحية، كما سيتم تخصيص محطات ثابتة للتقصي الوبائي في المحافظات، يمكن للمواطنين مراجعتها لإجراء فحوصات PCR في حال كانت لديهم أعراض، أو كانوا مخالطين، أو تم الاشتباه بإصابتهم، هذا بالإضافة إلى دور فرق التقصي المتحركة، التي تقوم بتتبع المخالطين، وإجراء الفحوصات كما هو معتاد".

ووفق العضايلة، "سيتم كذلك تخصيص مركز اتصال لإبلاغ الأشخاص الذين يتم فحصهم بنتيجة الفحص، سواءً أكانت إيجابية أم سلبية، كما سيتم تخصيص فرق طبية لمتابعة حالات الأشخاص المصابين الذين يتقرر عزلهم منزليا، والاطمئنان على صحتهم، وتزويدهم بالرعاية الصحية اللازمة في حال احتاجوا إليها، كما تشمل الخطة استحداث تطبيق إلكتروني لتتبع مخالفي تعليمات العزل والحجر المنزلي، وإيقاع العقوبات اللازمة بحقهم بموجب أمر الدفاع رقم 8 لسنة 2020، الذي يفرض عقوبات تصل حد السجن لثلاث سنوات، وغرامة مالية مقدارها ثلاثة آلاف دينار، أو كلتا العقوبتين معاً".

من جهته، أعلن جابر، عن تسجيل 6 وفيات و734 إصابة بكورونا، منها 721 إصابة محلية، ليرتفع عدد الوفيات منذ بدء الجائحة إلى 51، والإصابات إلى 9226 إصابة.

أحد المقاهي في عمان خلال استقباله الزبائن بوقت سابق - (تصوير: ساهر قدارة)

وقال جابر، إن الحالات توزعت على 13 حالة خارجية من أميركا ومصر وتركيا وسلطنة عمان وأوكرانيا والإمارات، و721 حالة محلية توزعت على 593 بعمان، و10 في الكرك، و22 في البلقاء، و52 في الزرقاء، و12 في معان، و16 في عجلون، و3 في مادبا، و11 في المفرق و2 في جرش، فيما لم تسجل في إربد أي حالة نتيجة الالتزام المجتمعي.

وأشار إلى تسجيل تسجيل 137 حالة شفاء في مستشفى الأمير حمزة ومناطق الحجر والمستشفيات الخاصة، مبينا أن فرق التقصي الوبائي أجرت 16453 فحصا أمس، ليبلغ العدد الإجمالي إلى 1187350 فحصا.

وبحسب جابر، ستفتتح مختبرات للفحص في إربد والزرقاء والعقبة وغور الصافي ومستشفى البشير، بالإضافة إلى طرح عطاء لمختبر في معان لزيادة أعداد الفحوصات وسرعة إنجاز العمل، وإظهار النتائج.

إلى لك، قال عبيدات، إن ما يسمى بمناعة القطيع غير واردة بتاتا في قاموس الدولة الأردنية، وسيكون الخيار الأخلاقي الوحيد تحصين المجتمع من خلال توفر لقاح فعال.

وبين أن هناك خلطا عند البعض بين ما يسمى الانتشار المجتمعي والمناعة المجتمعية، مؤكدا أن الفرق شاسع بين الحالتين، فالانتشار المجتمعي مرحلة من مراحل الانتشار الوبائي الذي يتميز بفقدان الرابط بين الحالات والبؤر وينتشر الفيروس في المجتمع ويسبق هذه المرحلة مرحلة الانتشار عن طريق البؤر.

وأوضح عبيدات أن الزيادة الحاصلة في الأعداد ضمن الزيادة المتوقعة لطبيعة هذا الفيروس الذي يتميز بقدرته على الانتشار السريع خاصة بعد بلوغ المملكة مرحلة الانتشار المجتمعي، ولا يعني ذلك بتاتا أننا سنقف مكتوفي الأيدي لمواجهة هذه المرحلة الصعبة من الوباء بل لا بد من التصدي لها بكل الوسائل المتاحة.

وشدد عبيدات على أن التصدي لهذه المرحلة يجب أن يركز على تعزيز قدرات الرصد والتقصي من خلال الوصول للحالات المشتبه بها وتشخيصها بأسرع وقت ممكن، والوصول إلى 80 ٪ على الأقل من المخالطين خلال أقل من 24 ساعة، وعزل الحالات المصابة وحجر المخالطين ومتابعتهم من خلال نظام خاص لهذه الغاية، بالإضافة إلى زيادة أماكن سحب العينات من خلال إيجاد محطات سحب ثابتة تغطي أكبر رقعة جغرافية بالمملكة وزيادة عدد مختبرات الفحوصات الخاصة بهذا الفيروس وتوفرها في معظم المحافظات.

ودعا إلى زيادة قدرات المستشفيات لاستيعاب جميع المرضى الذين بحاجة للعلاج دون المساس بحاجة المرضى الآخرين من العلاج مع التركيز على قدرات وحدات العناية الحثيثة من أجهزة وكوادر طبية مؤهلة.

وبعد الايجاز الصحفي، عمم وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، محمد الخلايلة، الاجراءات الخاصة بفتح المساجد.

وأكد الخلايلة ضرورة تعقيم المساجد وتنظيفها وتوفير مواد التطهير، وأن تكون على مرأى من المصلين، وإلزام رواد المساجد بوضع الكمامات على الفم ولبس القفازات قبل الدخول إلى المسجد، وضرورة وضع علامات على سجاد المسجد لتحديد مكان وقوف المصلين لتحقيق التباعد الجسدي، وتباعد الصفوف، وتطبيق ذلك في جميع الصلوات إلى جانب صلاة الجنازة، وإلغاء عقد الدروس والاقتصار على الصلاة فقط، والتأكيد على رواد المسجد والعاملين لإحضار سجادة خاصة للصلاة، وعدم اصطحاب الأطفال تحت سن 12 عاما.

واشتمل التعميم على عدم حضور كبار السن ومن يعانون من أمراض مزمنة من المصلين وفتح المسجد قبل الأذان بوقت كاف وإغلاقه بعد الانتهاء من صلاة الفريضة والسنن الراتبة مباشرة إلى جانب عدم الإطالة في صلاة الجماعة ووجوب التخفيف على المصلين، وعدم تجاوز خطبة الجمعة عن الـ 10 دقائق.

العضايلة: العزل المنزلي لن يكون لجميع الفئات

جابر: مختبرات جديدة في إربد والزرقاء والعقبة وغور الصافي ومستشفى البشير

عبيدات: مناعة القطيع غير واردة بتاتا في قاموس الدولة الأردنية

الخلايلة يعمم الإجراءات الخاصة بفتح المساجد

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
Controlled Copy
رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevE | تاريخ الإصدار/ التحديث: 19-08-2020 | Page 36 of 38

الحق في التعليم عن بعد

موفق ملكاوي
mwaffaq001@gmail.com

يمثل الحق في التعليم واحداً من الحقوق الأساسية للأفراد، ومحلياً، ضمنت الدولة الأردنية هذا الحق على مدار عقود طويلة، استطاعت خلالها أن توسع مظلة التعليم وأن تشمل به كل المجتمعات الأردنية، حتى تلك المجتمعات غير المستقرة والتي اعتادت الرحيل والتنقل الدائم.

خلال تلك السنوات، سجل الأردن إنجازات لافتة في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، وبمعدلات قياسية، وصلت في العام 2015 إلى 98 ٪، محتلاً المركز الأول عربياً، والعاشر عالمياً.

هذه الارقام اللافتة، ضمنتها التشريعات التي أقرت الحق في التعليم وشموليته وإلزاميته ومجانيته. لكن في عصر التعليم عن بعد الذي يظهر بأن علينا التعود على وجوده للفترة المقبلة، كيف يمكن لنا أن نضمن مثل هذه الحقوق؟!

بالتأكيد، فإن وزارة التربية والتعليم حاولت أن تؤسس خطوات مهمة في عملية التعليم عن بعد، وهي خطوات جيدة يمكن البناء عليها لإقامة أنموذج محلي لهذه العملية المعقدة والتي ما يزال العالم كله يحاول التجريب فيها. المهم في الأمر، أن التجربة يجب أن تخضع دائما للتقييم والتصحيح بناء على المعطيات على الأرض.

التجربة المحلية المرتبكة حتى اليوم بحاجة إلى إصلاح، هناك أوجه ضعف وقصور لا يمكن القفز عنها، وتحول دون عدالة التعليم وشموليته، بينما ينتفي مبدأ "المجانية" عن نسبة كبيرة من الطلبة.

تصر وزارة التربية والتعليم حتى اليوم على مركزية صارمة في تنفيذها عملية التعليم عن بعد، من خلال منصة "درسك" والقناة التلفزيونية الرسمية التي تعرض الدروس لمختلف الصفوف، وهي تجربة، حتى اليوم، لم تثبت نجاعتها، بما رافقها من شكاوى وإشكاليات عديدة حرمت نسبة لا بأس بها من تلقي تعليمها.

إن محاولة الوزارة القتال على جميع الجبهات بشكل مباشر، سيؤدي دائماً إلى ضعف المخرجات، بينما لم تحاول حتى اليوم الاستفادة من مديريات تربية عديدة في المدن والمحافظات، يمكن أن يتم منحها مسؤوليات محددة في بناء منظومات خاصة بها للتعليم عن بعد، لتحقق بذلك لا مركزية فاعلة.

لو منحنا مديريات التربية والتعليم المختلفة صلاحيات في بناء منظومات التعليم وإدارتها، فسيكون ذلك أفضل في ضبط عملية التعليم، وسوف يتسنى للوزارة إجراء الرقابة والتقييم الدائمين على العملية، بما يضمن الاستمرارية والشمولية والجودة، فتفويض الصلاحيات لتلك المديريات سوف يحول العملية إلى مجموعة عمليات بحسب مساحة ولاية المديرية الواحدة، ما سيؤدي بالضرورة إلى تركز جهود الوزارة على مراقبة المديريات وليس المدارس، وعندها تستطيع ضبط الاختلالات التي قد تنشأ في أي مكان.

اليوم، لا توجد رقابة على عملية التعليم واستفادة الطلبة منها، ولا يوجد تقييم حقيقي لها، فالوزارة تكتفي ببث الدروس، بينما لا تعلم كيفية تلقيها من قبل الطلبة، أو درجة وضوحها أو الاستفادة منها. في الأسبوع الماضي، نشرت الوزارة بفرح أن هناك أكثر من 800 ألف طالب دخل المنصة في يوم واحد. هذا الرقم رغم أنه كبير إلا أنه لا يمثل أي عدالة أو شمولية، فهناك ما لا يقل عن مليون ونصف المليون طالب في التعليم الحكومي، ما يعني أن نصفهم لم يدخل!

ولكن، كيف يمكن للمديريات ضمان نجاح تجربة التعليم عن بعد؟

قد لا يكون الأمر سهلاً، ولكن هناك خيارات عديدة قد تنتهجها المديرية كمركز، أو تفويض المدارس بها، وأن تتم عملية التعليم من خلال صفحات تواصل اجتماعي، أو إذاعات مجتمعية أو دروس مصورة، أو غير ذلك من الآليات التي يمكن الاتفاق عليها بالنظر إلى طبيعة المجتمع المستهدف.

إن بقاء منصة درسك بمثابة المصدر الوحيد للتعليم عن بعد، يعد تضييقاً على الطلبة وأهاليهم، وابعاداً لخيارات أخرى عديدة يمكن أن تشكل حلولاً معقولة للتحديات التي تواجهنا.

في حال تخلي الوزارة عن مركزيتها في بناء الأنموذج وإدارته بشكل مباشر، سوف تمنح مساحة أكبر للمدرسة وللمعلم في الاضطلاع بدوريهما في عملية التعليم، وهو ما يمكن أن يؤدي بنا إلى اقتراح نماذج وصور عديدة لهذه العملية التي ما تزال الوزارة تحتكرها.

لا أملك منظورا للكيفية التي سيتم من خلالها تفويض المديريات بالأمر، لكن بالتأكيد فإن عملية كهذه ستكون أكثر شمولية وعدالة مما يتم تطبيقه اليوم، كما إنها تحقق مبدأ الحق في التعليم للجميع.

@mwaffaq001

.34